

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 55 @ ثانياً : أَنْ يَكُونِ اللَّفْظُ مُشْتَرَكًا بَيْنَ مَعْنَيَيْنِ وَلَا يُوجَدُ مَا يُرْجَحُ أَحَدَهُمَا . مِثَالُ ذَلِكَ : لَوْ ادَّعى شَخْصٌ فِي حَقِّ مَنْ هُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ سِنًّا أَوْ فِي حَقِّ مَنْ نَسَبُهُ مَعْرُوفٌ بِأَنَّهُ ابْنُهُ لَا تَكُونُ دَعْوَاهُ صَحِيحَةً ، كَمَا سَيَجِيءُ فِي الْمَادَّةِ (1629) لِأَنَّ ذَلِكَ مُتَعَذِّرٌ حَقِيقَةً ، إِذْ لَيْسَ مِنَ الْمُتَعَذِّرِ أَنْ يَكُونُ شَخْصٌ وَالِدًا لِرَجُلٍ يَكْبُرُهُ فِي السِّنِّ كَذَا مِنَ الْمُتَعَذِّرِ شَرْعًا أَنْ يَكُونُ الشَّخْصُ الْمَعْرُوفُ النَّسَبِ وَلَدًا لِذَلِكَ الرَّجُلِ الَّذِي يَدَّعِيهِ . كَذَلِكَ لَوْ أَقَرَّ وَارِثٌ لِرِثِّ آخَرَ بزيادةٍ عَنْ حَصَّتِهِ الْإِثْبَاتِ ، كَأَنْ يُتَوَفَّى شَخْصٌ عَنْ وَلَدٍ وَبِنْتٍ وَيَعْتَرِفُ الْوَلَدُ لِأُخْتِهِ بِنِصْفِ مَا خَلَّفَ وَالِدُهُمَا مِنَ الْأَمْوَالِ الْمَنْقُولَةِ ، فَلَا يُعْتَبَرُ إِقْرَارُهُ هَذَا لِتَعَذُّرِهِ شَرْعًا وَتُقَسَّمُ التَّركَةُ بَيْنَهُمَا حَسَبَ الْفَرِيضَةِ الشَّرْعِيَّةِ . كَذَلِكَ لَوْ أَقَرَّ شَخْصٌ قَائِلًا : إِنَّنِي قَطَعْتُ يَدَيَّ فُلَانٍ ، وَإِنَّنِّي مَدُّ يُونُ لَهُ بِخَمْسِمِائَةِ دِرْهَمٍ دِيَّةَ يَدَيْهِ وَكَانَتْ يَدَا الشَّخْصِ الْمَذْكُورِ سَالِمَتَيْنِ لَمْ تُقْطَعْ يَهُمَا لُ ذَلِكَ الْكَلَامُ وَلَا يُعْتَدُّ بِهِ . هَذَا وَإِلَيْكَ مِثَالًا : عَلَى اللَّفْظِ الَّذِي يَتَنَازَعُهُ مَعْنَيَانِ أَوْ الْمُشْتَرَكُ بَيْنَ مَعْنَيَيْنِ وَلَيْسَ مِنْ مُرْجَحٍ لِلرَّادَةِ أَحَدُهُمَا . الْمِثَالُ : لَوْ كَانَ لِرَجُلٍ مُعْتَقٌ (بِكَسْرِ التَّاءِ) وَآخَرُ مُعْتَقٌ (بِفَتْحِهَا) وَأَوْصَى بِمَالٍ قَائِلًا : (إِنَّنَّهُ لِمَوْءَلَايَ بَعْدَ مَوْتِي) وَلَمْ يُعَيِّنْ فَلَمَّا كَانَتْ كَلِمَةُ (مَوْءَلَايَ) تَشْمَلُ الْمُتَنَعِمَ وَالْمُتَنَعِمَ عَلَيْهِ وَتُطْلَقُ عَلَى (السَّيِّدِ) ، وَهُوَ الْمُعْتَقُ ، وَعَلَى (الْعَبْدِ) ، وَهُوَ الْمُعْتَقُ وَبِمَا أَنْ الْقَصْدَ وَالْغَرَضَ فِي الْوَصِيَّةِ إِذَا كَانَتْ مِنَ الْأَدْنَى إِلَى الْأَعْلَى أَنْ تَكُونَ بِمِثَابَةِ اعْتِرَافٍ بِجَمِيلِ الْمُوصَى لَهُ وَكَشُكْرٍ لَهُ عَلَى أَيْدِيهِ ، وَإِذَا كَانَتْ مِنَ الْأَعْلَى لِأَدْنَى فَهِيَ بِمِثَابَةِ إِحْسَانٍ وَزِيَادَةٍ تَلَطُّفٍ ، وَلِأَنَّ الْإِسْمَ الْمُشْتَرَكَ لَا يُعَدُّ مِنْ قِسْمِ الْعُضُومِ ، وَيَجِبُ تَحْدِيدُ أَحَدِ الْمَعْنَيَيْنِ الْمَقْصُودِ لِلْإِسْمِ الْمُشْتَرَكِ وَهَذَا

الْقَصْدُ مَجْهُولٌ ، إِذْ بَيَّنَّ عَدَدُ الْوُجُودِ لِلْفُظِّ الْوَاحِدِ لَا يُمكنُ
 تَعْيِينَ أَحَدِهِمَا ، فَلَا تَصِحُّ لَهُ وَصْفِيَّةٌ . (الْمَادَّةُ 63) ذَكَرُ
 بَعْضُ مَا لَا يَتَجَزَّأُ كَذَكَرٍ كُلِّهِ . إِنَّ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ مَأْخُوضَةٌ
 مِنَ الْأَشْيَاءِ وَالْمَجَامِعِ ، وَالْمَفْهُومُ مِنْهَا أَرْسَهُ يَكْفِي فِي
 الْأَشْيَاءِ السَّتِي لَا تَتَجَزَّأُ ذَكَرُ الْكُلِّ عَنْ الْكُلِّ وَإِنَّ الْبَعْضَ
 مِنْهَا إِذَا ذُكِرَ كَانَ الْكُلُّ مَذْكَورًا ؛ لِأَرْسَهُ لَوْ كَانَ ذَكَرُ
 الْبَعْضِ لَا يَقُومُ مَقَامَ ذَكَرِ الْكُلِّ لَكَانَ ذَلِكَ مُوجِبًا لِلْهَمَالِ
 الْكَلَامِ ، وَالْحَالُ أَنَّ الْمَادَّةَ (60) مِنَ الْمَجَلَّةِ تُصَرِّحُ بِأَنَّ
 إِعْمَالَ الْكَلَامِ أَوْلَى مِنْ إِهْمَالِهِ . مِثَالُ : لَوْ أَرَادَ شَخْصٌ أَنْ
 يَكْفُلَ شَخْصًا آخَرَ عَلَى نَفْسِهِ ، فَقَالَ فِي عَقْدِ الْكِفَالَةِ إِنِّي
 كَفَيْلُ بِنْتِ صَفٍّ أَوْ رُبْعِ هَذَا الشَّخْصِ فَبِمَا أَنَّ نَفْسَ الرَّجُلِ مِمَّا
 لَا يَقْبَلُ التَّجَزُّؤَ وَالتَّقْسِيمَ ، وَذَكَرُ الْبَعْضِ مِنْهَا بِحُكْمِ
 ذَكَرِ الْكُلِّ ، فَالْكِفَالَةُ صَحِيحَةٌ وَيَكُونُ قَدْ كَفَلَ نَفْسَ الرَّجُلِ
 كُلَّهَا . كَذَلِكَ فِي الشُّفْعَةِ ، كَمَا هُوَ مَذْكَورٌ فِي الْمَادَّةِ 1041
 لَوْ سَلَّمَ الشَّافِعِ نِصْفَ الْعَقَارِ الْمَشْفُوعِ يَكُونُ بِذَلِكَ مُسْقِطًا
 حَقَّ شُفْعَتِهِ فِي الْكُلِّ ؛ لِأَنَّ الشُّفْعَةَ مِمَّا لَا يَتَجَزَّأُ . كَذَا
 يَسْقُطُ الْقِصَاصُ كُلُّهُ إِذَا كَانَ وَلِيُّ الْقَتِيلِ وَاحِدًا وَعَفَا عَنْ
 الْقَاتِلِ بِجُزْءٍ مِنَ الْقِصَاصِ ؛ لِأَنَّ الْقِصَاصَ لَا يَتَجَزَّأُ ؛ لِأَرْسَهُ
 لَيْسَ مِنَ الْمُمكنِ إِمَاتَةُ قِسْمٍ مِنَ الْإِنْسَانِ مَعَ الْإِبْقَاءِ عَلَى
 الْقِسْمِ الْآخَرِ مِنْهُ حَيًّا . أَمَّا إِذَا ذُكِرَ بَعْضُ الشَّيْءِ السَّادِي
 يَتَجَزَّأُ فَهُوَ بَعْدَ ذَلِكَ وَإِلَيْكَ الْمِثَالُ :